# البعد الاقتصادي لاتفاق أوسلو

أحمد سعيد يونس

الحكم الذّاتي بالتّعريف مفهوم ينطوي على قيود، أي أنّه لا يعني الانتماء الكامل إلى الأسرة الدّوليّة بصفة دولة، كما أنّه لن يكون نظاماً أو سلطة مروّضة داجنة تنقاد كلّيّاً إلى قوانين دولة أخرى.

وقد عرّف الأمريكيّون الحكم الذّاتي الفلسطيني بأنّه لا يضمن الاستقلال لدولة فلسطينيّة ولا يكفل السّيادة الإسرائيليّة على الأراضي المحتلّة.

وعدنا بيكر عبر وفدنا للمفاوضات بأنّه بالنتيجة النّهائيّة ستحصلون على أكثر من حكم ذاتي وأقلّ من دولة مستقلّة. والجانب الفلسطيني التزم قبول الحكم الذّاتي كصيغة وسيطة على طريق تحقيق الاستقلال وأصبح لزاماً عليه أن يستطلع أفضل السّبل ليطبّقها من دون الإخلال بالبرنامج السّياسي العام.

ودارت عجلة المفاوضات في مدريد وواشنطن لنكتشف أنّ الصفقات تعقد في الظّلام ومن وراء ظهر الجميع فكان اتّفاق أوسلو.

والسّؤال المطروح: أين هذا الاتّفاق من الحكم الذّاتي؟

أين هذا الاتفاق من التّعريف الأمريكي والوعود الأمريكيّة؟ أين هذا الاتفاق من البرنامج السّياسي الفلسطيني العام بحدّه الأدنى بدون عصبيّة وتوتّر وموقف مسبّق؟

إنّنا سنحاول مناقشة الاتّفاق ببعده الاقتصادي وهو الأهمّ في رأيي، بالرّغم من الأهمّيّة القصوى لأبعاده الأخرى، لأنّ فكرة النّهج الاقتصادي كمدخل لحلّ الصّراع العربي الإسرائيلي ليست فكرة جديدة وإنّما طرحت منذ الخمسينات حين طرح مشروع جونستون.

إنّ هدف هذه المناقشة أن نجيب على سؤال محدّد:

هل أنّ هذا الاتفاق يسمح بإقامة ولو نواة لدولة فلسطينيّة مستقلّة، كما يبشّر أصحابه، ولو بعد حين؟

وجوابنا أنّه لا مجال لإنشاء سلطة سياسيّة مستقلّة بدون استقلال اقتصادي. فهل في هذا الاتفاق ما يوحي بالاستقلال الاقتصادي؟ أم أنّ فيه ما يكفي من القيود والشّروط والارتباط مع إسرائيل ما يجعل مجرّد التفكير بسلطة سياسيّة مستقلّة وهماً وقبضاً للرّيح؟

ما هي الفوائد التي ستجنيها أطراف الاتفاق وما هو دور كل منهم؟ إنّنا سنناقش النّصوص كما وردت في الاتفاق بروح علميّة، وبعيداً عن موقفنا السّياسي من الاتفاق.

في باب الصلاحيّات والمسؤوليّات المادّة (٦) والفقرة (٢) ورد بالنّص:

«مباشرةً بعد دخول إعلان المبادئ هذا إلى حيّز التّنفيذ والانسحاب من قطاع غزّة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة سيتم نقل السّلطة للفلسطينيّين في المجالات التالية. التّعليم ـ الثّقافة ـ الصحّة ـ الشؤون الاجتماعيّة **والضرائب المباشرة** ـ السّياحة».

لقد حُدِّدت المسؤوليّة بالضرائب المباشرة فقط وليس هناك من ذكر للنّوع الآخر من الضّرائب وهي الضّرائب غير المباشرة ومنها الطّوابع بأنواعها مثلاً، أي أنّ السلطات الفلسطينيّة لا تستطيع إصدار الطّوابع، والطّابع ليس بقيمته الماليّة ولكن بأهمّيّته المعنويّة والسّياسيّة، إذ المعروف أنّ الطابع تصدره سلطة مستقلّة يكتب اسمها على ذلك الطّابع، أي أنّ إصدار طابع فلسطيني يجب أن يحمل اسم فلسطين، وهذا غير وارد في الاتفاق.

ولم يرد ذكر للجمارك والسّلطات الجمركيّة، وهذا تأكيد على أنّ مداخل ومخارج الكيان الفلسطيني العتيد ستكون تحت سلطة إسرائيل وإدارتها. وقد أكّد ذلك رابين في أكثر من مناسبة.

في المادّة (١١) وتحت عنوان التّعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصاديّة ورد:

«إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النّهوض بتطوّر الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وإسرائيل سيتمّ إنشاء لجنة اقتصاديّة إسرائيليّة فلسطينيّة من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحدّدة بالبروتوكولات

المرفقة كملحق (٣) وملحق (٤) بأسلوبٍ تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيّز التنفيذ».

إنَّ اللّجنة المشتركة ستهتمّ بتطوير الضفّة وغزّة وإسرائيل بأسلوب تعاوني أي شراكة، وما أجداها من شراكة! إنّها «شراكة الذئب والحمل»...

لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني بفعل سياسات وممارسات الاحتلال، تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي يعتمد عليه اعتماداً كبيراً.

- ثلث دخل الأراضي المحتلّة من إسرائيل.
- أكثر من (١٥٠) ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل أي حوالي ٤٠٪ من الناشطين اقتصاديّاً والمنضوين داخل قوّة العمل.
- وأكثر من (٨٠٪) من واردات الأراضي المحتلّة من إسرائيل.

فأيّ لجنةٍ تلك وأيّ شراكة وأيّ تعاون تنموي؟ إنّه ليس أمام الاقتصاد الفلسطيني الضّعيف الهشّ وبفضل اتفاق أوسلو سوىٰ طريق واحد وهو الارتماء أكثر فأكثر في حضن الاقتصاد الإسرائيلي القوي المتطوّر القادر علىٰ المنافسة، ولا بأس من إجراء مقارنة رقميّة لأهمّ المؤشّرات الاقتصاديّة لإسرائيل والضفّة وغزّة، فالأرقام تعطي الجواب.

| المؤشّر | إسرائيل | الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة |
|---|---|---|
| المسّاحة (ألف كم٢) | ٢٠,٨ | ٦,٣ |
| عدد السكّان (مليون نسمة) | ٥,٠٠ | ٢,٤ |
| إجمال النّاتج المحلّي: | ٦٠ مليار $ | أقلّ من ٣ مليار $ |
| الدخل الفردي: $ | ١٢٠٠٠ | ٢٢٠٠ |

فأيّ تعاون بين هذين الطّرفين مع توفّر سوء النيّة من إسرائيل علىٰ الأقل؟ إنَّ هذا التعاون المنشود يثبّت بشكل قانوني تلك العلاقات السائدة الآن في الاقتصاد الفلسطيني والتي يمكن تلخيصها بأنَّ الأراضي المحتلّة سوقٌ مهمّة ورئيسيّة للمنتجات الإسرائيليّة المنافسة بقوّة للمنتجات الفلسطينيّة من حيث أنَّ الأراضي المحتلّة هي ثاني شريك تجاري لإسرائيل بعد الولايات المتحدة وسوق رخيصة للمواد الأوّليّة وقوّة العمل إذ إنَّ أكثر من (١٥٠) ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل بأجورٍ زهيدة وشروط مجحفة وفي أعمال حقيرة في مواضع البناء ومطابخ المطاعم وكنس الشّوارع؛ وبهذا تصبح الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي قانونيّة وشرعيّة، وستتطوّر وتزداد تلك الفوائد التي كانت الانتفاضة قد رفعت شعار حرمان العدوّ منها منذ أوّل نداءٍ أطلقته، وهكذا أتىٰ اتفاق أوسلو ليكافئ العدوّ!

في المادّة (١٢) تبدو الخطورة أكبر حيث ستصبح غزّة - أريحا بوّابة العبور للمنطقة العربيّة إذ ستقوم حكومة إسرائيل والممثّلون الفلسطينيّون بدعوة مصر والأردن للنهوض بالتعاون بين تلك الأطراف. هناك ثلاث دول وكيانات معترف بها، والممثّلون الفلسطينيّون سيقومون بدور السمسار لفتح البوّابات العربيّة أمام إسرائيل لدخول الأسواق العربيّة الكبيرة علىٰ ظهر اتفاق أوسلو وأصحابه.

في المادّة (١٦) يتحدّث الاتّفاق عن خطّة مارشال وبرامج إقليميّة لتنمية المنطقة بما فيها الضفّة وغزّة ضمن برامج خاصّة.

ولا تعليق على ذلك سوىٰ أنَّ أمريكا وأوروبا أغدقت الوعود بعشرات المليارات للاتّحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكيّة سابقاً ولازالوا حتّى الآن يأكلون ويشربون وعوداً، فما بالك بالكيان الفلسطيني الموعود ببضعة مليارات لن يحصل منها سوىٰ على بضعة ملايين وستكون إسرائيل المستفيد الأكبر فيها لاعتبارات عدّة لا تخفى على أحد؟

من الملحق الثاني البند ٣ الفقرة ب تحدّد المهامّ التي لا يجوز للسّلطة الفلسطينيّة ممارستها، ومنها (العلاقات الخارجيّة)، والمعروف أنَّ أهمّ العلاقات الخارجيّة هي العلاقات الاقتصاديّة الخارجيّة، أي أنّه لا يجوز للسّلطة الفلسطينيّة إقامة أيّ علاقات اقتصاديّة خارجيّة إلّا من خلال القناة الإسرائيليّة وبموافقتها... وطبيعي أنَّ أسرائيل لن تسمح بعلاقات من هذا النّوع إلّا بالقدر الذي يعود بالفائدة علىٰ الاقتصاد الإسرائيلي ومن خلاله.

بعبارة أخرىٰ لن يكون للسلطات الفلسطينيّة سوىٰ دور اقتصادي داخلي محدود ومشروط.

الفقرة «و» تتحدّث عن اتفاق سيوقّع عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ حيّز التنفيذ حول برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي يشمل إضافة صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدّعم المالي والاقتصادي.

إنَّ أيّ مبالغ ستتوفّر لهذا الصّندوق ستسفيد منها إسرائيل أوّلاً وهذا طبيعيّ، نظراً للفارق في فرص الاستثمار المتاحة والمناخ الملائم والضمانات وغيرها..

**في الملحق الثّالث** وهو حول بروتوكول للتعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصاديّة والتنمويّة، نصّ علىٰ أن يتّفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرّة إسرائيليّة فلسطينيّة للتعاون الاقتصادي تركّز بين أمور أخرىٰ علىٰ المياه والكهرباء والطّاقة والتعاون في مجال التمويل إلخ...

إنَّ لنا ملاحظتين علىٰ هذه المقدّمة: **أوّلاً** التأكيد على استمراريّة اللّجنة وديمومتها أي أنَّ هناك ربط المصير الاقتصادي للكيان

الفلسطيني بإسرائيل بشكل دائم عبر لجنة عنوانها التعاون الاقتصادي بين الاقتصاد الإسرائيلي المتفوّق المهيمن القويّ المتطوّر وبين اقتصاد ضعيف هشّ تابع. هل هناك من وصف لهذه العلاقة غير (التبعيّة) وتنظيم وتشريع النّهب والتّخريب الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني؟...

ثانياً: هنا سرّ في تلك المقدّمة كما وردت «يتركّز بين أمور أخرى على التالي». أيّة أمور أخرى غير المذكورة، وماذا يخبّئ هذا المجهول؟ الأمور التي تحدّث عنها البروتوكول بالإضافة إلى المجاهيل هي.

**١ ـ المياه**: نصّ الاتفاق على التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وسيتضمّن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكلّ طرف، وكذلك حول الاستخدام العادل لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقاليّة كما هو وارد. والمقصود هو المياه المشتركة وحسب المفهوم الإسرائيلي مياه الضفّة وقطاع غزّة وليس مياه إسرائيل... وفي هذا الإطار قال وزير الزراعة الإسرائيلي إنّ مؤسّسة إسرائيليّة فلسطينيّة مشتركة ستشرف على فرع المياه في المناطق المحتلّة التي سيشملها اتفاق المرحلة الانتقاليّة، وأضاف أنّه وجّه تعليماته لمسؤول سلطة المياه في إسرائيل من أجل بلورة توصيات لبناء مؤسّسة مشتركة وآليّة عملها في المستقبل.

وبهذا نكون قد شرّعنا «وبصمنا» لإسرائيل لسرقة مياهنا، واعترفنا بشراكتها لنا بكلّ قطرة ماء في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة ونحن الذين نعاني الويلات من نقص المياه!

**٢ ـ الكهرباء والطّاقة**:

وقد ورد نصّ واضح بشأن التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطّاقة الكهربائيّة والذي سيحدّد أيضاً شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائيّة.

وتحت ستار هذا التعاون ستكون الضفّة الغربيّة مربوطة بإسرائيل كهربائيّاً، وبطبيعة الحال سنكون نحن الطّرف الشّاري وإسرائيل الطّرف البائع لأنّه لا يمكن أن يحدث العكس مثلاً.

**٣ التعاون في مجال التمويل**: وخاصّة برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وفي إسرائيل. أي أنّه سيكون هناك تنسيق وتعاون في سبيل جذب الاستثمارات الدوليّة (والخليجيّة في المقدّمة منها) لإقامة مشروعات في إسرائيل والضفّة وغزّة. ومعنى ذلك أنّ الأموال الخليجيّة ستتدفّق إلى الضفّة وغزّة وإسرائيل؛ وبعبارةٍ أخرى سنكون بوّابةً لدخول الأموال العربيّة إلى إسرائيل لإقامة مشاريعٍ فيها لأنها المجال الأفضل للاستثمار مقارنةً بالضفّة وغزّة، أي أنّ إسرائيل ستكون المستفيد الأكبر من تدفّق الأموال ـ إذا تمّ ـ وخاصّةً العربيّة. وهذا يفتح الباب واسعاً أمام علاقاتٍ اقتصاديّة بين إسرائيل وبعض الدّول العربيّة المتلهّفة لذلك منذ زمن وكانت بحاجة لنا نحن الفلسطينيّين لنفتح الباب حتى يسقط الحجاب ويصبح كلّ شيءٍ ممكناً.

**٤ ـ التعاون في مجال النقل والاتصالات**: بما في ذلك برنامج يحدّد الخطوط العامّة لإنشاء منطقة ميناء بحريّة في غزّة تأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقلٍ واتصالات من وإلى الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وإسرائيل وإلى بلدانٍ أخرى بالإضافة. وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطّرقات اللّازمة وسكك الحديد وخطوط الاتصالات، أي أنّه سيتمّ ربط إسرائيل بطرق وسكك حديديّة واتصالات بالمنطقة العربيّة من خلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة تشجيعاً وتدعيماً للتعاون الاقتصادي والتّبادل التّجاري بين إسرائيل والمنطقة العربيّة وقد بدأ الحديث عن بناء شبكات طرق بريّة تربط إسرائيل ببعض العواصم العربيّة ضمن برنامج إعداد البنى التحتيّة اللّازمة لتنمية المنطقة.

**٥ ـ التعاون في مجال التجارة** بما في ذلك الدّراسات وبرامج النّهوض بالتجارة بما يُشجّع التجارة الدّاخليّة والإقليميّة وما بين الإقليميّة وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرّة في قطاع غزّة وإسرائيل وحرّيّة الوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في مجالات أخرى تتعلّق بالتجارة، أي أنّنا سنفتح الأبواب على مصراعيها أمام التّغلغل التجاري الإسرائيلي إلى الأسواق العربيّة الضّخمة والتي ستصبح بفضل اتفاق أوسلو ـ إذا طبّق ـ ميداناً رحباً للبضائع الإسرائيليّة المنافسة بقوّة نظراً لقربها الشديد من تلك الأسواق. ولا يخفى ما يحمل ذلك من مخاطر جمّة على الاقتصاديات العربيّة وقطاعاتها الإنتاجيّة وخاصّة الزّراعة والصّناعة والتي ستواجه منافسة شديدة من المنتجات الإسرائيليّة؛ ولا يخفى كذلك ماذا يعني هذا من دعم وتشجيع للاقتصاد الإسرائيلي.

وهنا يطرح بشكل ما موضوع السّوق الشّرق أوسطيّة والّتي ستكون حتماً على حساب التّعاون العربي والعلاقات العربيّة العربيّة والتجارة البينيّة العربيّة وهذا واحد من أهمّ أهداف أمريكا وإسرائيل من وراء اتفاق أوسلو. والمدخل الأهم لموضوع السّوق الشّرق أوسطيّة هو تعميم التجارة الحرّة في المنطقة ويجب أن تكون إسرائيل عاملاً مشتركاً دائماً، مع أنّ هذه التّجربة فشلت في إطار المنظومة العربيّة فكيف لها أن تنجح مع إسرائيل؟ لتحقيق هذا النّجاح لابدّ من إلغاء أسس الحماية الجمركيّة وفتح الأسواق العربيّة على مصراعيها بدون عوائق أمام المنتجات الإسرائيليّة.

وتحدّث الملحق الثّالث عن برنامج التّنمية الاقتصاديّة الإقليمي والّذي أهمّ أهدافه دمج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصاديّات المنطقة العربيّة وهو ما يؤمّن لها الهيمنة على المنطقة اقتصاديّاً وخاصّةً مع دعم أمريكي للدّور الإسرائيلي الجديد في المنطقة.

ولعلّ أهمّ خطوط هذا البرنامج:

١ ـ إقامة صندوق تنمية للشّرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية. ومن نافل القول إنّ مفهوم الشّرق الأوسط مفهوم مطروح منذ زمن بعيد من قبل الدول الكبرى عند وصفها للمنطقة العربيّة وهذه «يافطة» لتفكيك الأمّة العربيّة وإلغاء هذه الكيانيّة والتّعامل معها كدول وليس ككيان موحّد ولو نظرياً.

والنّظام الشّرق أوسطي هو اختراع صهيوني أمريكي لخلق مجموعة ترتيبات اقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة يكون لإسرائيل دور مهمّ فيها وربّما تكون (بيضة القبّان) وبهذا تتغلغل إسرائيل إلى المنطقة العربيّة. ولعلّ ما يطرح اليوم من قبل أمريكا والغرب حول إلغاء المقاطعة العربيّة لإسرائيل يصبّ في هذا الاتجاه. وكما هو واضح فإنّ أمريكا والغرب وإسرائيل يستعجلون هذا الأمر وهناك تجاوب من بعض الدّول العربيّة بحجّة اتفاق أوسلو، وأقلّ ما يقال حول هذا الموضوع بأنّه انتحار اقتصادي للعرب. فالمقاطعة العربيّة، وهي أداة من أدوات الصّراع مع العدو أوّلاً وصمّام لاقتصاديّاتنا ثانياً، كانت ناجحة نوعاً ما وكانت محكمة إلى الدّرجة الّتي كانت تشعر الإسرائيليّين بنوع من الاختناق الّذي كان في المقام الأوّل شعوراً نفسياً ناتجاً عن العزلة في محيط أجبروا على العيش فيه في وقت كانت أحلام مبرمجي الدّولة الاندماج في المجتمع الشّرق أوسطي وهو ما سيتيح لهم فرصة أن يكونوا سادة المنطقة المسيطرين عليها اقتصاديّاً، وجاء اتفاق أوسلو ليفتح الباب أمام تحقيق هذا الحلم، بالرّغم من أنّ أسباب المقاطعة لازالت قائمة لم ولن يحلّها هذا الاتفاق.

وتجاوزاً لكلّ موجبات عزل إسرائيل ومقاطعتها بدأ الحديث بشكل عمليّ عن تعاون إقليمي أو سوق شرق أوسطيّة فيهما من المخاطر الكثير على الأمّة العربيّة. كما يجري الحديث عن إجراء عملي وهو إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط وبنك دائم لدعم تلك التنمية في المنطقة. وهذا ما أوصى به تقرير جامعة هارفرد والّذي هدفه تطوير مشاريع إقليميّة تشمل الاقتصاديّات الفلسطينيّة والأردنيّة والإسرائيليّة، وإنشاء مناطق تجارة حرّة وإلغاء الحواجز ودعم حرّيّة تدفّق رؤوس الأموال وإنشاء مشروعات دمجيّة تشمل كلّ القطاعات الاقتصاديّة مموّلة من البنك الشّرق أوسطي المشار إليه.

٢ ـ تطوير خطّة إسرائيليّة فلسطينيّة مشتركة لتنسيق استقلال منطقة البحر الميت أي أنّ إسرائيل ستشارك بالفوائد المتواضعة الّتي تجنيها الأردن والكيان الفلسطيني مستقبلاً وذلك بحجّة خطّة لتطوير استقلال منطقة البحر الميت.

٣ ـ قناة البحر المتوسّط /غزّة/ البحر الميّت.

تعود فكرة قناة البحرين إلى هرتزل منذ بداية هذا القرن وكان حلمه في قناة تربط البحرين الأبيض والميّت بهدف توليد الطّاقة الهيدروكهربائيّة وإقامة بحيرات الاستجمام والمساهمة في استصلاح النّقب وجعل إسرائيل بلداً ذا استقلاليّة في إنتاج الطّاقة. وقد اقترح عدد من البدائل لتنفيذ المشروع، أهمّها الخطّ الشّمالي والخطّ المتوسّط والخطّ الجنوبي. ويبدو أنّه قد اعتمد، بحسب اتفاق أوسلو، الخطّ الجنوبي بالرّغم من مخاطره الجمّة والّتي أهمّها:

١ ـ أخطار ناجمة عن خلط مياه البحرين وهو ما سيحوّل المياه الزرقاء للبحر الميّت إلى سائل أبيض كالحليب بفعل الجبس غير المنحلّ والّذي يتعلّق بالماء، وهو ما يؤثّر سلباً على امتصاص أشعّة الشّمس وعليه سيتغيّر المناخ في ضواحي البحر الميّت وسيتغيّر بالتالي ميزان الحرارة في المنطقة.

٢ ـ أضرار ناجمة عن زيادة منسوب البحر الميّت وهو ما يغيّر تركيز الأملاح في البحر الميّت ويؤثّر سلباً على إنتاج البوتاس وتراجع الجدوى الاقتصاديّة لمشاريع البوتاس الأردنيّة.

٣ ـ خطر التلوّث النّووي لمياه البحرين.

٤ ـ ولعلّ أهمّ أخطار الخطّ الجنوبي المارّ من غزّة هي:

ـ انتزاع ملكيّة بعض الأراضي لمصلحة المشروع.

ـ احتمال تلوّث مياه الشّرب العذبة نتيجة لتسرّب المياه المالحة.

ـ تهديد استقرار الكثبان الرّمليّة المنتشرة على طول القطاع والّتي تستغلّ الآن كأراضٍ زراعيّة خصبة.

ـ الإخلال بتوازن الماء في الشريط الساحلي المجاور لنقطة بداية المشروع حيث ستضخّ المياه بغزارة تصل إلى ٥٠ م٣/ثا.

هذا المشروع الّذي طالما حاربناه وعرضنا مخاطره على الأمم المتحدة ووقفنا ضدّ تنفيذه وساهمنا بشكل أو بآخر بتعطيله نوافق اليوم عليه في أوسلو وندعم تنفيذه.

٤ ـ تحلية المياه إقليميّاً ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥ ـ خطّة إقليميّة للتنمية الزراعيّة.

٦ ـ ربط الشبكات الكهربائيّة فيما بينها.

٧ ـ تعاون إقليمي من أجل نقل الغاز والنّفط وموارد الطّاقة الأخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيّاً.

٨ ـ خطّة تنمية إقليميّة للسياحة والنّقل والاتصالات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

٩ ـ التعاون الإقليمي في مجالات أخرى.

إنّ أهمّ أهداف هذا البرنامج كما هو واضح في المجالات التي شملها هو دمج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاديّات العربيّة ويشمل هذا الدّمج كلّ نواحي الحياة الاقتصاديّة ابتداءً بالنّفط والغاز والماء والطّرق للاتصالات وغيرها..

تحدّث **الملحق الرّابع** عن تعاون حول برنامج للتنمية الإقليميّة في المنطقة تدعمه وتسعى إليه الدّول الصناعيّة الكبرى ومنظّمات ودول ومؤسّسات أخرى وكذلك القطاع الخاصّ وسيتكوّن هذا البرنامج من برنامج للتنمية الاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وكذلك برنامج للتنمية الاقتصاديّة الإقليميّة. وما الاجتماع الّذي عُقد في مقرّ وزارة الخارجيّة الأمريكيّة للدول المانحة ونشاطات المنظّمات الدوليّة وخاصّة البنك الدّولي إلاّ نشاطات تصبّ في هذا الاتجاه.

وتقدّر المصادر الفلسطينيّة احتياجات الأراضي المحتلّة بـ ١١,٦ مليار دولار على مدى عشر سنوات، وقد قدّرها البنك الدّولي بـ ٣ مليارات فقط، وذلك على لسان لويس برستون رئيس البنك والّذي قال إنّ البنك مستعدّ لتمويل التنمية الاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، ولكن هناك تفاصيل يجب دراستها وسيحتاج البنك الدّولي إلى ضمانات قروض من دول أعضاء في البنك الدّولي. والتّقرير المطوّل الّذي أعدّه البنك الدّولي والّذي يستثني القدس العربيّة ويتحدّث عن التدهور الشّديد في الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة دون أن يحدّد المسؤوليّة في ذلك وضع تصوّراته المستقبليّة على أساس استمرار الرّبط القسري للاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل.

واتفق تقرير البنك الدّولي هذا مع الاستنتاجات الّتي خرج بها تقرير جامعة هارفرد ووزارة الماليّة الإسرائيليّة حول المستقبل الاقتصادي لكيان فلسطين يتمتّع بالحكم الذّاتي بأنّه لضمان نجاح السّلام سيلزم خلق بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصاديّة في المناطق المحتلّة. وأفضل السّبل لذلك هو ربطها بشدّة بإسرائيل في منطقة تجارة حرّة ستصبح يوماً ما رأس جسرٍ اقتصادي إلى الأسواق الضّخمة في الشّرق الأوسط.

وقد وعد أصحاب الاتفاق بحوالي ٦٠٠ مليون دولار للعام القادم، وأوضحت مصادرهم أنّ المساعدات المباشرة الّتي ستتلقّاها سلطات الحكم الذّاتي لن تستخدم في مشاريع بناء ومرافق وإنما ستبقى مخصّصة لاستخدامات سياسيّة.

وبعد، فإنّ فرص تطبيق الاتفاق كبيرة، فهم يعملون بدون كلل أو ملل وبإصرار شديد لتطبيقه لأنّ أهدافه كثيرة فهو يعدّ لترتيب جديد للمنطقة دورنا فيه هامشي ثانوي وستتحوّل إلى أي شيء عدا أن نكون أسياداً على أرضنا. إنّهم يستخدمون العقل والعلم والقوّة والمال..

والسّؤال الّذي يطرح نفسه بقوّة: ما العمل؟.

إنّ عندنا من الإمكانات الكثير فلنحسن استخدامها ولنغيّر أساليب عملنا ولنكن بمستوى المسؤوليّة... وإلاّ فالتّاريخ لن يرحم.

## مداخلة حمزة برقاوي

في البداية، لديّ ملاحظة في الشّكل، ذلك أنّ عدم تلاوة نصّ المحاضرات يجعل التّعليق عليها أمراً صعباً وشائكاً؛ فالخلاصة لا تغني عن التّفاصيل.

هناك ملاحظة أخرى، في الشّكل، أيضاً، ذاتيّة، وهي أنّني لم أتمكّن من قراءة المحاضرة الّتي طلب منّي أن أعلّق على مضمونها. فلم تصلني سوى قبل ساعتين أو ثلاث...

وأمام عدم قراءتي النّصّ بصورة كاملة، فسأكتفي بإيراد بعض الملاحظات العامّة الّتي تتعلّق بالمنهج أكثر منها بالمضمون.

في مجال الحديث عن الدّور الاقتصادي للغزو الصّهيوني لوطننا العربي لابدّ من التّأكيد على أنّ الدّور الاقتصادي لا ينعزل عن الوجوه الأخرى للغزو الصّهيوني العسكريّة والسياسيّة والثقافيّة.. فهو مرتبط بها ارتباطاً وثيقاً، كما أنّ هذه الأشكال متداخلة فيما بينها.

ليست لدينا معرفة دقيقة بمخطّطات إسرائيل في المجال الاقتصادي وماذا تستهدف، لكن ما يمكن أن نقوله إنّ إسرائيل ستمارس غزواً اقتصاديّاً للمنطقة مستغلّة اتفاق عرفات ـ رابين منسجمة مع ما يسمّى بالنّظام الشّرق الأوسطي الّذي يستهدف محو هويّتنا القوميّة والوطنيّة والثّقافيّة بل والدّينيّة.

للاستعانة بتصوّر ما يمكن أن يحدث: لدينا في التّطبيق العملي منذ اتفاقات كامب ديفيد وإلى الآن ثلاثة أشكال من الغزو الاقتصادي: الشّكل القانوني الّذي يتمّ تكريسه بين مصر وإسرائيل باتفاقات كامب ديفيد والشّكل الآخر هو شكل

العمل الّذي فرضته سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن القائمة على العلاقات بين الضّفّتين الغربيّة والشّرقيّة. . . وهناك الشّكل القائم على القسر هو القائم في جنوب لبنان بالاستفادة من منطقة لحد.

حين ننظر للتوقّعات حول الآثار الاقتصادية لكامب ديفيد الّتي تحدّث عنها الكثيرون بدءاً من د. فؤاد مرسي وانتهاءً بما كتبناه في الصّحافة الفلسطينيّة واليوميّة سنجد أنّ التّطبيق العملي لم يكن مطابقاً للتصوّرات الّتي حكمها تصوّر نظري سبق عن الغزو الاقتصادي.

طبعاً ظروف اتفاق عرفات ـ رابين مختلفة عن كامب ديفيد وهي ستشير إلى الشّكل الرّابع والأهمّ وهو الشّكل الّذي تمارسه إسرائيل الآن مع الضّفّة والقطاع، شكل العلاقة الكولونياليّة. فالاتفاق لا يتيح المجال أمام الإدارة الذّاتيّة إلّا لقدر محدود الصّلاحيّة الاقتصاديّة كما تحدّث الأخ أحمد يونس. فقط فرض الضّرائب المباشرة بينما البنية الأساسيّة كلّها ستكون ضمن السّياسة الاقتصاديّة الإسرائيليّة، رغم أنّ الاتفاق يتحدّث عن المنفعة المتبادلة، والتّطوير. . إلخ من الكلمات الّتي لا تستهدف سوى ذرّ الرّماد في عيون من يعتقد أنّ هناك إيجابيات للاتفاق

أنا أتفق مع الأخ أحمد في أنّ الاتفاق والإدارة الذّاتية ستكون بوّابة لعبور إسرائيل إلى المنطقة العربيّة لإحكام هيمنتها على المنطقة والاستفادة منها. . من مياهها وثرواتها. إنّ إسرائيل هي الطّرف الأقوى وستصوغ سياستها في هذا المجال لصالحها. مرّة أخرى أقول:

كان بودّي أن أعلّق على الموضوع نفسه. . . سأكتفي بهذه الملاحظات في المنهج وشكراً.


هذا الشهر

# شدّة الحبّ

(شعر)

## غسّان زقطان

دار الآداب